



## العدل جنة المظلوم وجحيم الظالم

### خلال ترؤسه الجلسة الثالثة لمجلس العدل للعام 2016

## وزير العدل يوجه برفع مستوى العمل دعماً للقوات الامنية في حربها ضد الارهاب

### اهمية اجراء جميع الدوائر العدلية جرد على ملاكاتها الوظيفية وتحديد الكوادر الفائضة عن الحاجة

وجه وزير العدل د. حيدر الزاملبي، المدراء العاملين في الوزارة برفع مستوى العمل دعماً للجهود المبذولة من القوات الامنية ومجاهدي الحشد الشعبي في حربهم المقدسة ضد قوى الارهاب.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال ترؤسه جلسة مجلس العدل الثالثة، مشدداً على اهمية توفير متطلبات العمل للدوائر العدلية في بغداد والمحافظات، سعياً لرفع وتيرة العمل وتقديم الخدمات للمواطنين.

وأكّد السيد الوزير على اهمية اجراء جميع الدوائر العدلية جرد على ملاكاتها الوظيفية وتحديد الكوادر الفائضة عن الحاجة لتحويلها الى الدوائر ذات الاحتياجات او التي تعاني من نقص في كوادرها، مشيراً الى اهمية تقييم عمل الموظفين وتشخيص المتكثفين وغير المتكثفين منهم لاختلافهم في دورات خاصة باعادة التأهيل واتخاذ الاجراءات القانونية بحق من يتولى عن انجاز مهام العمل الموكلة اليه.

وأوضح السيد الوزير: ان الظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد وهو يخوض حرباً شرسة ضد الارهاب تتطلب وقفة جادة من جميع للجهات واعياً بالمسؤولية الوظيفية والاجتمعية.

واستمع السيد الوزير الى طروحات المدراء



العامين واحتياجات نواتهم، ووجه السيد الوزير مدير عام دائرة التسجيل العقاري بانجاز المتقي من اعمال ارشدة ونسخ السجلات العقارية والمالقة (10 ٪)، ونقل المتقي من النسخ الإلكتروني والتي بلغت نسب الانجاز فيها (90 ٪) الى اصاكن المحفظ، مع مراعاة توفير التخصصات المالية لانجاز نسخ باقي السجلات.

ودعا السيد الوزير الى اجراء دراسة جدوى بملف تعظيم الموارد لزيادة الموارد المالية الخيرية العامة مع الاخذ بنظر الاعتبار اهمية تقليص النفقات مراعاة للظرف الاقتصادي الذي يمر به البلد في الجانب الاقتصادي.

واشار السيد الوزير الى اهمية ان توفر الدوائر العدلية الخدمية عدداً من الموظفين كمرشحين للدخول في الدورات التأهيلية والتطويرية الاساسية في المعهد القضائي بهدف ان يكونوا مديرين يقدمون محاضرات في هذا المجال للكوادر الوظيفية في المحافظات، للمساهمة في توفير الخبرات اللازمة في مجال عملهم، اضافة الى كونها تساهم في منحهم الترتيبات والعلوات، لتخفيف العبء والضغط الكبير الحاصل على المعهد القضائي.

### خلال لقائه وفداً ممثلاً للجنة تسييط الإجراءات الحكومية

## وزير العدل: حققنا معدلاً مرتفعاً من الانجاز في مجال تنفيذ ورقة الإصلاح الحكومي



أكد وزير العدل د. حيدر الزاملبي، ان الدوائر العدلية حققت معدلاً مرتفعاً من الانجاز في مجال تنفيذ ورقة الإصلاح الحكومي، وبالأخص فيما يتعلق بالسياسي لتسهيل اجراءات معاملات المواطنين.

أعلن السيد الوزير عن ذلك خلال لقائه في مكتبه الرسمي، اليوم الاثنين، وفد لجنة تسييط الإجراءات التابعة الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، مبيناً ان الوزارة سعت في مجال خفض مستوى الروتين في المعاملات العميلة، اضافة الى مشاركة الوزارة في تقديم المشورة خلال الاجتماعات الخاصة بتسهيل اجراءات انجاز معاملات المواطنين للوزارات الأخرى المتعددة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

## وزير العدل: العناشر العراقية الاصيلة ساهمت بدحر الارهاب

أكد وزير العدل د. حيدر الزاملبي، ان العناشر العراقية الاصيلة ساهمت بدحر الارهاب وتخليص البلد من طروره، قال السيد الوزير ذلك خلال زيارته لخصيف والسدة الزاملبي في قضاء السلي في محافظة واسط والقاء بالسيد عدي الزاملبي شيخ عموم السادة الزاملبي، وشارك السيد الوزير، بالتواضع الاجتماعي العناشر العراقية الاصيلة، لافتاً الى ان الترابط العناشري هو الحلقة الأساس لروح وحياتنا ونفوسنا وعزيمتنا الجهادية الامنية والخدمية.

من جهته شكر السيد عدي الزاملبي هذه الزيارة متمناً التواصل مع مشايخ المجتمع العراقي للنبوض بالعمل الحكومي الذي يسهم في تقديم افضل الخدمات لابناء شعبنا الكريم.

## وزير العدل يبارك للشعب العراقي الانتصارات المتحققة للقوات الامنية والحشد الشعبي

بارك وزير العدل د. حيدر الزاملبي، للقوات الامنية ومجاهدي الحشد الشعبي ولإبنائه الشعب العراقي الغيور الانتصارات المتحققة في عمليات تحرير الفلوجة من دنس عصابات داعش الإرهابية، مجدداً بعد دعم انتصارات القوات الامنية والعمل الجاد والمبارك لبناء اسس اذهار العراق.

وقال السيد الوزير، ان الانتصارات المتحققة في قواطع العمليات اكدت للعالم اجمع ان القوات المسلحة العراقية بجميع تشكيلاتها حققت نصراً كبيراً في اول ايام عمليات تحرير الفلوجة، وهذا الامر يعد علامة فارقة لم تستطع قوات التحالف في السابق من تحقيقها في هذه المنطقة.

وأكد السيد الوزير: ان وزارة العدل تجدد العهد على الحضي في طريق العمل الجاد لبناء العراق



## أكد خلال مقابله عدداً من الموظفين أهمية التواصل لحل إشكاليات العمل وزير العدل: إصلاح الهيكل الوظيفي يساهم في تقديم أفضل الخدمات للمجتمع



قال وزير العدل د. حيدر الزاملبي، إن التواصل مع الكوادر الوظيفية للوزارة وتلبية احتياجاتها تمثل الحلقة الأساس في إصلاح الهيكل الوظيفي بما يساهم في تقديم أفضل الخدمات للمجتمع.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال لقائه عدداً من موظفي الوزارة الذين استعرضوا احتياجاتهم الشخصية المتعلقة باستحقاقاتهم الوظيفية والعامة والخاصة بمتطلبات العمل، خلال لقاء جردول القابات الاسبوعية.

وأوصى السيد الوزير، بتوفير الاحتياجات الاساسية للعمل في الدوائر العدلية بما يوفر الخدمات

اللازمة للموظفين والمرافعين على حد سواء، موعزاً بالإسراع في دراسة ملفات الموظفين وتصحيح مشكلة التسييف وتعديل نواتهم وفقاً لاستحقاقهم.

يشار ان وزير العدل د. حيدر الزاملبي، قد أوعز بإصدار استمارة خاصة بطلب المقابلة على الموقع الرسمي للوزارة، بهدف إتاحة الفرصة لجميع الموظفين المرافعين باجراء مقابلات خاصة ملن حقوق الاستمارة وارسالها عبر البريد الإلكتروني: (gmail.com) تحديد موعد المقابلة والاتصال بالوظائف صاحب الطلب وحسب جدول المقابلات.

## خلال لقائه مسؤول المركز الاقليمي للتحكيم الدولي في العراق وزير العدل يؤكد سعيه لإنشاء مركز للتحكيم في العراق

أكد وزير العدل د. حيدر الزاملبي، سعيه لإنشاء مركز تحكيم دولي في العراق.

أعلن السيد الوزير عن ذلك خلال استقباله في مكتبة الرسمي مسؤول المركز الاقليمي للتحكيم الدولي في العراق طرعة كرام، لافتاً الى ان افتتاح مركز للتحكيم الدولي في العراق سيكون نقلة نوعية في مجال المرافعات الخارجية للحكومة العراقية وتجاوز اقامتها الى المراكز المتواجدة في دول العالم والتي تتكفل الدولة بمبالغ باهظة.

من جهته، عرض مسؤول المركز الاقليمي للتحكيم الدولي في العراق طرعة كرام، كتاب تفويض السيد رئيس الوزراء للسيد وزير العدل د. حيدر الزاملبي برئاسة مؤتمر التحكيم بالنجاة عنه وبحضور وزراء العدل العربية والتي من المقرر اقامته في بغداد للمرة الاولى والتي تعتبر سابقة جيدة ببراغية العراق واحتضانها لهذا نشاطات دولية.

### في حديثه خلال افتتاح ممثلية قوات وعد الله في واسط

## وزير العدل: بطولات الحشد الشعبي في تحرير البلاد سيخلدها التاريخ

قال وزير العدل د. حيدر الزاملبي، ان بطولات الحشد الشعبي في تحرير الاراضي الغتصبة من تنظيم داعش الارهابي سيخلدها التاريخ.

ذكر السيد الوزير ذلك في حديث له خلال افتتاحه ممثلية قوات وعد الله/الشباب الرسالي التابع لهيئة الحشد الشعبي في محافظة واسط.

وأفاد السيد الوزير: ان هذه الممثلة ستعنى بتهيئة وتدريب مقاتلي الحشد الشعبي من

باقي الاراضي الغتصبة خلال الفترة القليلة المقبلة.

يشار الى ان حفل افتتاح ممثلية قوات وعد الله في محافظة واسط، قد شهدت حضوراً رسمياً

أبناء المحافظة، اضافة الى دورها كحقله وصل ما بين عناصر القوات وعوائلهم وهذه الممثلة في محافظة واسط هي الأولى من نوعها على مستوى قوات وعد الله في المحافظات.

**دائرة الإصلاح**  
العراقية تنفذ ممارسة تعبوية افتراضية

**مدير دائرة التنفيذ**  
يبحث سبل التعاون بين الدائرة والحكومة المحلية

**وزير العدل: تنفيذ حكم الإعدام بحق (٢٢) مداناً**  
بأعمال إرهابية وإجرامية

**وزير العدل يؤكد على ضرورة تشكيل لجنة مركزية تدير ملف الوزارة للمفاعة**

## خلال استقباله مدير عام دائرة شؤون اللجان بالأمانة العامة لمجلس الوزراء

# وزير العدل: الوزارة تمتلك خبرة كبيرة في التعامل مع ملف حقوق الانسان

### خلال زيارته محافظة واسط

## وزير العدل: الجهد الاجتماعي للعشائر هو الداعم الأساس للعمل الحكومي

أكد وزير العدل د. حيدر الزامل، أن الجهد الاجتماعي للعشائر الداعم الأساس للعمل الحكومي في شقيه الخدمي والأمني.

قال السيد الوزير ذلك خلال زيارته منفصلتين لمخيمتي السيدات المصعبيص، وبني كعب/ العاصفة في محافظة واسط.

وأشاد السيد الوزير: بالواصل الاجتماعي للعشائر العراقية الأصلية، لافتاً إلى أن الرابط العائلي هو الحلقة الأساس لطرح وجهات النظر وتعزيز الجهد الأمني والخدمي.

من جانبه، فقد تبادل أبناء واسط وجهات النظر الخاصة بعشائر المحافظة ومالها من دور كبير في الوضع الراهن في حل كثير من القضايا المهمة في المجتمع.

وفي ختام اللقاءين تمتت الشخصيات الرسمية والعشائرية هذه الزيارة، مشيدين بالدور الكبير الذي يلعبه وزير العدل في جميع المجالات الرسمية والاجتماعية التي تساهم بتعزيز العمل الجاد في البلد وتلبية احتياجات المواطنين.

### خلال تفقده الموقع الجديد

## لدائرتي الكتاب العدول والتنفيد

## وزير العدل يوجه بانجاز معاملات المواطنين بوقت قياسي

## وتبسيط الإجراءات

وجه السيد وزير العدل د. حيدر الزامل، الزامياً خلال جولته تفقدية اجراءها الى الموقع الجديد للدائرتي الكتاب العدول والتنفيد، بانجاز معاملات المواطنين بوقت قياسي وتبسيط الإجراءات المتعلقة بها تتماشياً مع البرنامج الحكومي الخاص بذلك.

وقال اعلام الوزارة: ان السيد الوزير طلع خلال زيارته الدوائر القضائية على سير أعمالها والوقوف على اهم احتياجاتها، فيما يساهم بتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

وأضاف: ان السيد الوزير تفقد سير العمل في الدائرتين، كما زار مكتب السيد الوزير في الزهيري، المكلف حالياً بانجاز آليات توزيع مهام وزارة حقوق الانسان (المغاة) الى الجهات ذات العلاقة.



أكد وزير العدل د. حيدر الزامل، ان وزارة العدل قطعت شواطئ كبيرة في مجال تطبيق معايير حقوق الانسان ضمن سياقات العمل النشطة بها، وعلى شقين الاول المتعلق بحقوق المواطنين والموظفين على حد سواء، والشق الاخرى الخاص بحقوق المتضررين والذي يحظى باهتمام المنظمات الدولية المختصة.

اعن الوزير عن ذلك خلال استقباله في مكتبه الرسمي، مدير عام دائرة شؤون اللجان بالأمانة العامة لمجلس الوزراء د. ابتسام علي، اثناء زيارته مع وفد من المنظمات التي تم تشكيلها للعدل، ومتابعة عمل لجنة تبسيط الإجراءات الحكومية، إضافة الى التعاون المشترك في مجال حقوق الانسان لبرنامجها حزم المعاضدة التي تعرض لها الانسان العراقي نتيجة الاعمال الارهابية والتي اثرت على الوضع العام للبلد.



ذكر ذلك السيد الوزير د. حيدر الزامل خلال استقباله في مكتبه الرسمي الوفد الذي مثل سيادته في اجتماع المكتب التنفيذي لوزراء العدل العرب كل من نائب رئيس مجلس شورى الدولة المستشار د. كريم خصيبا والمستشار احمد

## ضرورة متابعة مشاريع القوانين

## المطروحة في مجلس وزراء العدل العرب

وتعذر حضوره لضرورة متابعة بعض الملفات الخاصة بالوزارة بشكل مباشر، وتسلم الوفد المشارك بالمشاركة عن السيد الوزير فرع وزارة العدل المصرية وتم تسليمه الى السيد عند العودة الى ارض الوطن.

القوانين المختصة بمكافحة الارهاب والاتجار بالمخدرات وغيرها من المشاريع. كذلك نقل الوفد تحيات معالي الوزير الى نظرائه وزراء العدل العرب المشاركين في اجتماع المكتب التنفيذي في مقر الجامعة العربية في القاهرة،

المعني. قدم السادة المستشارين عرضاً كاملاً عن مجريات الاجتماع ومشاريع القوانين التي تكفل العراق بانجازها منفرداً او ضمن لجان من بعض الدول العربية والمختصة باهم ما يدور في الساحة العربية ومنها

## خلال استقباله رئيس الدائرة العربية في وزارة الخارجية العراقية

# وزير العدل: متطلبات التعاون بالملفات المشتركة يتطلب اختصاراً للأجراءات الروتينية



هذا السعي هو تحويل مهام وزارة حقوق الانسان للمغاة الى وزارة العدل وتمثيل العراق في المحافل الدولية المختصة بهذا الجانب، وان العديد من المنظمات الدولية والمحلية والجهات الرسمية تقوم بزيارات دورية لجمع تشكيلات الوزارة وخاصة الى دائرة الاصلاح وهي تشهد بوجود السعي للتحديث باتجاه تحسين ما يمكن لتحقيق الهدف المنشود.

وفي الشأن المتعلق بطلب بعض السفارات المخاوجة في العراق بخصوص الاصلاح على احوال رعاياها من السجناء في دائرة الاصلاح العراقية قدم السيد الوزير شرحاً كاملاً عن هذا الموضوع وتعيين

الصدر، الى اهمية الاسراع في فتح افق التعاون المباشر بين وزارتي العدل والخارجية في سبيل تقديم افضل واسرع الخدمات فيما يتعلق بمهام عمل الوزارتين.

قال وزير العدل د. حيدر الزامل، ان العمل المؤسساتي لوزارة العدل وربطها بجهات حكومية ودبلوماسية اضافية الى منظمات حقوق الانسان، يتطلب منها العمل وفقاً للسياقات القانونية ومراعاة الجانب الامني لعمل الدوائر المعنية. ودعا السيد الوزير خلال استقباله في مكتبه الرسمي، رئيس الدائرة العربية في وزارة الخارجية العراقية سعادة السفير حبيب

### خلال زيارته لمحافظة واسط

## وزير العدل يؤكد الاستمرار في محاربة الفساد والقضاء

## عليه وتقديم افضل الخدمات للمواطنين

المتعلقة بالجانب الخدمي، سيما افتتاح العديد من الدوائر المحلية التي وفرت للمواطنين خدمات كبيرة كانوا في أمس الحاجة اليها، داعياً الحكومة المحلية الى تقديم المزيد من الدعم لسعادة الدوائر المحلية في المحافظة.

من جانبه اشاد محافظ واسط الاستاذ مالك خلف بالجهود الاستثنائية لوزير العدل والانجازات التي حققها في فترة قياسية رغم التقشف والازمة المالية الصعبة التي يمر بها البلد، مؤكداً دعم الحكومة المحلية في واسط لسياسة وزير العدل في محاربتها للفساد وتقديم افضل ما يمكن من الخدمات للمواطن الكريم.



أكد وزير العدل د. حيدر الزامل، ان محاربة الفساد والقضاء عليه من اولويات الوزارة، مبيناً ان الوزارة لا تخضع لأي ضغوطات مهما كانت وان ما حققته في هذا المجال يعتبر انجاز وحافز لتحقيق هذا الطموح.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال زيارته محافظة واسط ولقائه بمحافظها المهندس مالك خلف، موضحاً ان مساعي الوزارة في محاربتها للفساد يتطلب دعم ومساندة الحكومة المحلية في واسط وبإني المحافظات.

وأشاد السيد الوزير: ان الدور الكبير للحكومة المحلية سالم في تحقيق العديد من الانجازات التي قامت بها الوزارة خصوصاً

### خلال جلسة مجلس العدل الثانية لعام 2016

## وزير العدل يوعز بالإسراع في أرشفة أوليات الدوائر

## العدلية والسجلات العقارية

من صحة صدور المستمسكات الثبوتية، موجها بتشكيل لجنة خاصة لدراسة طرق استثمار العدلية المنسقل في دائرة رعاية القاصرين من اجل النهوض بواقع عمل الدائرة.

وفي الجزء الثاني من الاجتماع تم مناقشة جدول أعمال الجلسة، والذي تضمن واقع عمل الدوائر العدلية والسجلات العقارية التي توجهها في ظل قلة التخصصات المالية، والالية المتبعة لإدارة أعمال الدوائر العدلية ومنح الاولوية للدوائر ذات الطابع الامني كدائرة الاصلاح العراقية، ودعم عمل الدوائر الخدمية ذات التماس المباشر مع المواطنين.

لقراره. وأكد السيد الوزير على اهمية استكمال الإجراءات الخاصة باصدار التعليمات الخاصة بتنفيذ المادة (25) من قانون الموازنة لعام 2016، وشروها بجريدة الوقائع العراقية خلال اسبوعين من تاريخ توقيع المحضر، كما تضمنت القرارات المتخذة شمول نواتر الدولة بآجور الخدمة التي تعرض على المواطن.

وجه السيد الوزير دائرة الكتاب العدول ومفتحة الامانة العامة لتبسيط الإجراءات لعقد اجتماع مشترك بين الدوائر المختصة في وزارتي العدل والداخلية لاعداد خطة عمل مشتركة ووضع الية مناسبة للتأكد

أوعز وزير العدل د. حيدر الزامل، بالإسراع في انجاز عمليات الأرشفة الالكترونية لاوليات الدوائر العدلية وتسجيل السجلات العقارية ضمن مدة زمنية لحفظ المعلومات الخاصة بالوزارة والمواطنين من الضياع والتلاصق.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال جلسة مجلس العدل الثانية لعام 2016، وتم خلال الجزء الاول من الجلسة مناقشة جدول متابعة تنفيذ قرارات مجلس العدل في جلسته الاولى للعام الحالي، وتضمن توجيه دائرة التخطيط العدلي بتوزيع دليل جوائز التميز الوظيفي على السادة اعضاء مجلس العدل للاطلاع عليه وتقديم مقترحاتهم وعرضه على مجلس العدل

## لدى اجتماعه باللجنة العليا لمتابعة ملفات حقوق الانسان

# وزير العدل يؤكد على ضرورة تشكيل لجنة مركزية تدير ملف الوزارة للمغاة

الدولة ضمن الهيكل الإداري للوزارة اتاح لنا فرصة طرح فكرة تشريع قانون تجريم الفكر التكفيري والدعوة للتكفير للحد من ظواهره تصدير الفكر الارهابي المتشدد والذي من شأنه ان يسهم في تعزيز ايدولوجيا الارهاب.

أكد وزير العدل د. حيدر الزامل، ان البحوث الصادرة عن الوزارة هي بحوث خاصة وضمن اطار عمل الوزارة، تتعلق بعمل دائرة الاصلاح العراقية، مشيراً الى ان الوزارة حققت إنجازاً كبيراً في مجال البحوث الاصلاحية، ساهمت باستحداث شعبي الارشاد الديني والبحث النفسي.

ذكر ذلك السيد الوزير خلال استقباله في مكتبه الرسمي في الوزارة اعضاء مركز الارقدين للحوار، مبيناً ان الدراسات التي تنجزها المراكز يمكن الاستفادة منها في حل العديد من المشاكل التي تواجه البلد، كونها تعبر عن رؤى أكاديميين وخبراء لهم باع طويل في مجال السياسة.

وأشاد السيد الوزير بالدور الكبير لمركز البحوث في تشخيص الحالات التي تواجه الحكومة والروى التي تطرحها في هذا الجانب والاستفادة منها، معتبراً الخلاصة الناتجة عن هذه المراكز هي تجربة رائدة. وفي سياق اخر اوضح السيد الوزير: ان عضويتنا في مجلس وزراء العدل العرب ووجود مجلس شورى

الضرورية لمزاولة عملهم وانجاحه. وتناقش السيد الوزير إمكانية الاستفادة من قسم المتابعة في وزارة العدل كونها تمك وحدات فرعية في جميع المحافظات، للسيطرة على مهام وزارة حقوق الانسان للمغاة، لاسيما ان هذا القسم يملك الخبرة الكافية في متابعة التقارير والاجاب عليها، مشيراً الى ضرورة تشكيل لجان فرعية لمتابعة تقارير المنظمات الدولية المعنية بمجال حقوق الانسان والردي عليها.

واستمع السيد الوزير، الى اهم المقترحات التي طرحها اعضاء اللجنة والتي من شأنها تحقيق النجاح في مجال حقوق الانسان، موصياً بتقديم دراسة مفصلة عن ابرز هذه المقترحات، وتطبيقها على ارض الواقع في اسرع وقت ممكن كون ملفات حقوق الانسان لا تحتمل التأخير، بالإضافة الى انها تحظى بمتابعة دولية.



أكد وزير العدل د. حيدر الزامل، على ضرورة انجاز الملفات الخاصة بوزارة حقوق الانسان عبر تشكيل لجنة مركزية لهذا الغرض، مبيناً ان المرحلة الانتقالية في هذا الملف تحتاج الى مضاعفة الجهود لإتمامها، وان تخصصات هذا الوزارة تم توسيعها للاهتمام بهذا الملف الحيوي والمهم. ذكر السيد الوزير ذلك خلال اجتماع عقد في مكتبه الرسمي في مقر الوزارة، مع اعضاء اللجنة العليا متابعة ملفات حقوق الانسان، مبيناً ان الوزارة متمسكة بهذا الملف المهم كونها من اولويات وزارة العدل.

وجه السيد الوزير، بضرورة تشكيل لجنة مركزية تدير ملفات حقوق الانسان، وتنهية كوارث مختصة من موظفي وزارة حقوق الانسان للمغاة من الذين خضعوا للوراث تأهيلية في هذا المجال، واستحداث بعض الشعب الضرورية دون ان تؤثر على الهيكل الإداري للوزارة مع توفير المستزمات

# مدير عام التنفيذ: المنفذ العدل يضع قرارات القضاء في إطارها القانوني ويطبقتها على ارض الواقع



أجرى الحوار / غزوان الظالمي

تعتبر دائرة التنفيذ جزء اساس من السلطة التنفيذية اي انها جزء من (الحكومة) وليست جزء من (القضاء)، فهي تباشر وتختص بتنفيذ الاحكام القضائية، فالحكم القضائي ليس له اي قيمة مالم يأخذ إطاره او مسيرته به الواقع بشكل سلس حيث يمكن الدائن من استعادة دينه وحقوقه من خلال الدائرة، وهذا الامر يوقع على كاهلها تنفيذ الاعداد الكبيرة من الاحكام القضائية.

بعد استقرار النظام السياسي في العراق واقرار الدستور حتمت صياغة عمل دائرة التنفيذ بشكل مختلف لتغطية الحاجة الفعلية، والمؤسف ان كل هذه الجهود لا زالت محدودة في الاطار وضيقة في المساحة

حالة التداخل في العمل، إضافة الى ان طبيعة عملنا تتطلب التوسع في افتتاح دوائر جديدة وفي هذه الحالة نحن بحاجة الى درجات وظيفية من وزارة المالية. المشكلة الاخرى التي نتعامل منها هي التقلبات بين الموظفين من كاتب العدل او دائرة الاصلاح او القاصرين اما لديهم مشكلة في تلك الدائرة او لا يتناسب التخصص مع عمل هذه الدائرة، فالدائرة التنفيذية تحتاج الى نوعين من التخصص ينبغي ان يتخرف في كل دائرة وينسب القانوني والحسابي وخصوصا القانوني وحسب قانون التنفيذ لانه مستقل سكون منفذ عمل فلا يمكن ان يأتي موظف من كاتب العدل ويبدل بكرة ليكون منفذ علي، وهذه الدائرة مسؤوليتها كبيرة فلذلك تحتاج الى ملاكات تخصصية تناسب عملها مع هذه الدائرة وقد تم خلال الفترة الماضية تخريج (30) منفذ علي، وهناك شعبان في دائرة التنفيذ يديرها قانوني وهي شعبة المتابعة وشعبة امانة التنفيذ، كما استطعت ان تستحدث مديريات التنفيذ وهناك زيارات الدوائر والمحافظات شهريا ومن خلالها نزرع الشجرة ونرئيس الاستئناف والمحافظ لوجود تداخل في العمل حتى نوفر الدعم لدوائرها الفرعية، واضافة لي ما تقدم فقد استطعت ان تستحدث ابنية بدون كلف مالية كما حصل في الكوت والبصرة وهذه الابنية تعود للدولة.



وتاريخياً فإن دائرة التنفيذ موجودة كجزء من السلطة القضائية في العراق وكانت تسمى (هيئة تنفيذ) حتى تم اعادة صياغة قانون تنفيذ في عام 1980 بشكل آخر او مختلف حسب قانون 45 لسنة 1980، تم تشكيل دائرة التنفيذ بشكل مختلف تماماً عما كانت عليه واصبحت مديرية من مديريات وزارة العدل كان عمل دائرة التنفيذ خلال الحقبة الماضية (محدود جدا)، بسبب الثقافة القانونية وثقافة اعادة الحقوق غير المؤسسات الرسمية والتي لم تكن سائدة بشكل كبير وواضح، اما بعد عام 2003، حصلت التغيرات كبيرة في مسيرة الدائرة والسبب يعود الى وجود سقف من الحرية والديمقراطية والتي تجلت من خلال اختلاف النظام السياسي في العراق، واصبح من السهل جدا على اي مواطن وكل طرف ان يقدم دعوى على اي مسؤول في الحكومة سواء كان وزيراً او رئيس وزراء ومديراً عاماً، وهنا يأتي دور التنفيذ للحكم القضائي، وقد شهدنا خلال الايام الماضية العديد من الدعوى على شخصيات حكومية رفيعة المستوى كارتبسي الجمهورية والوزراء او وزراء. وفي السابق كان هناك تشريعات تتيح محاسبية المسؤولين لكن لا في الواقع لا يستطيع اي احد ان يقدم دعوى على وزير او مدير عام او وكيل وزير او على رئيس جمهورية بالنظر لطبيعة النظام السابق والذي كان يحكم بأسلوب متفرد، وذلك حتم بعد استقرار النظام السياسي في العراق واقرار الدستور اعادة صياغة عمل دائرة التنفيذ بشكل مختلف لتغطية الحاجة الفعلية، وما يؤسف اليه كل هذه الجهود لا زالت محدودة في الاطار وضيقة في المساحة، ما يتطلب اجراء تغييرات على قانون هذه الدائرة باستمرار بما يحقق النصاب السليم لعملها، صحيفة (العدل والجمع) التقت مدير عام دائرة التنفيذ الحقوقي (حسين العلي) للتعرف بطبيعة عمل الدائرة والخبرات التي اكتسبها من خلالها وعملها والخدمات المقدمة للمواطنين.

**هل بالامكان اطلاقاً على جانب الرقابة للعد من قاهرة الفساد؟**  
طبيعة عمل الدائرة كونه تنفيذي لاحكام القضاء فان سبب الفساد فيه محدودة جدا واستطعت ان تنحصر هذه المسألة بسبب وجود الرقابة على الدوائر والمضور الميداني في كل الدوائر ما يشعر الموظف بوجود الرقيب عليه هذا من جانب، وما جانب آخر فان المنفذ العملي عندما يتخذ قرار به طرفين لا يستطيع ان يميل لفرد واحد حساب طرف الاخر، لانه وفق قانون التنفيذ فان قرارات المنفذ العدل تعين امام رئيس استئناف رئيس المحافظة فانفذت بحسب حيزه عدد السكان المتواجدين فيه ما يقارب (3) ملايين نسمة وفيها مديرية واحدة واخرى في الدوائر ولكن وضيقة فقط بسكان الدائن فمن الضروري افتتاح

مليارات سنوياً، علماً ان ميزانيتها السنوية حركت على ان تتجاوز (13-12) مليار دينار، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان علنا شاق حيث نتج سنوياً اكثر من (50) الف حكم قضائي وبعض هذه الاحكام تبغى في اضرار لسنوات بعد ذلك تختم، وهذه الاضرار تبغى الاجراءات فيها الى ان يتحسم الموضوع وسداد الدين، فاشكالات وتغاضي منها تتسبب الى قسدين مشكلات لوجستية واخرى بشرية والبشرية تتسبب ايضا الى قسدين المشكلة اللوجستية التخصصات المالية والتي لا تتناسب مع حجم الدائرة فذلك تواجه معوقات كبيرة من ناحية طبيعة الابنية التي لا تسد طموح الدائرة الاخرى وتتنجم مع عمل الدائرة فيضع الاحكام تحصل في المحكمة على غرفة واحدة لدائرة التنفيذ، وفي الوقت ذاته فان مشكلات هي جزء من مشكلات وزارة العدل، فالوزارة تعاني من قلة التخصصات المالية التي ترفد ميزانية الدولة بما يقارب (500) مليار دينار من خلال الرسوم العمالية، كما ان لدينا مشكلات في التمويل تتسبب في ارباب بانجاز العمل، انطلاقاً من ان وزارة العدل لديها اكثر من 500 دائرة في بغداد والمحافظات، وهناك معوقات اخرى تؤثر على مستوى العمل وهي قلة التخصصات المالية المحدد لثلاث وقلة الحسابات وهذه الحلة بنجم عمل عجز جزئي في اداء كامل مهام لمنطقة باقسام الدائرة، وهذه المتطلبات تحتاج الى توفير مبلغ كبير لتوفيرها، ان العالم سائر يتجه (المكثفة الالكترونية)، في حين اننا ما يزال نعمل بالاسلوب التقليدي ولا يوجد لدينا مكثفة او ابرشة الالكترونية خصوصا في دائرة التنفيذ، ونحن بامس الحاجة الى هذا التجزئ التكنولوجي، لكن ان الارشدة الالكترونية تساهم في حفظ حقوق المواطنين ولدينا لآل الاضابير التي تضمن ديون الدولة والمواطنين بمبالغ تصل الى مليارات الدولارات، ونسعى حالياً في هذا الاتجاه، الا ان ما يؤخرنا عن انجاز هذا التحول توفير التخصصات المالية التي تمكن ان تركز نافذة معينة لتغطية هذا العمل خلال الفترة المقبلة.

الاربعه اشهر اثبات من قبل الدائن حينما ينكر المدين القدرة على الايفاء بالذات، او تسديد ديونه فقلوب من الدائن اثبات ملاءة المدين اي امتلاكه (القدرة المالية) للايفاء بالذات، وفي حال وجود مواد نص عليها القانون بشأن المدين يتم الحجز على امواله وممتلكاته، وبعضها الآخر لا يمكن الحجز عليها وفقاً لقرار الحكم، وازدواجاً الى ما تقدم فان المحافظة تمارس وسيلة الضغط على الدائن لحين ايفائه بالذات، واذا لم يزل من بالدائرة التي حدها القانون سوف تضطر لبيع ممتلكاته واستقطاع الدين او نسبة منه وإعطائه للدائن، وفي حال لم تتوفر وسيلة الضغط هذه توجد لدينا وسائل ضغط اخرى هو حجز خسر راتب المدين ونيم استقطاعه بشكل شهري من قبل الدائرة، وهذه بالمجمل وسائل الضغط التي يمكن ان نستحصل من خلالها حقوق المواطنين في دائرة التنفيذ.

القانون على ان لا تقل خدمته عن 12 سنة، وتتكون الدائرة من اقسام الموارد البشرية، والمالية والتخطيط والاحصاء والقانوني، ويعاون المدير العام معاون مدير عام وتتشكل مديريات تنفيذ في كل او قرب محكمة بداءة تشكل مديرية تنفيذ، وتمتلك وزارة العدل ما يقارب (143) مديرية في المحافظات، وفي بغداد توجد (11) مديرية و(10) في كل محافظة تقريبا ولازلاً نسعى لافتتاح مديريات اخرى تتناسب وحاجة المواطن، ومن لجدير بالتر ان المديرية تتكون من (5) شعب وهي كالآتي (شعبة المحاسبة، والتنفيذ، والمتابعة، والحاسبة، وشؤون الوحدات)، وشعبة الوحدات تشكل فقط بمرکز المحافظات وعملها يتخلص بمتابعة عمل الوحدات في القضايا والنواحي.

**تقديم فكرة عن دائرة التنفيذ؟**  
دائرة التنفيذ تخضع لتنفيذ الاحكام القضائية فعندما يصدر الحكم القضائي تبغى عملية التنفيذ بحسب طبيعة الحكم باستناداً للقضايا الختامية او الجزائية التي تنفذ في دائرة التنفيذ واما تنفيذ الاحكام في دائرة الاصلاح العربي، بحق الدائن او المجرمين، ويوجد جوانب اخرى نحن عليها قانون التنفيذ من قانون 45 لسنة 1980 ان تنفذ في دائرة التنفيذ ابرزها وثيقة عقد الزواج او بعض المستندات (الكيميائية) تنفذ دون الرجوع الى القضاء حتى وصل الامة يمكن ان ينفذ حقوقه من خلال الدائرة، والعناصر الاساس في عمل الدائرة هو (المنفذ العملي)، وهو عنصر مهم ومحوري في عمل دائرة التنفيذ، فالدائرة لا يمكن ان تعمل مالم يتواجد فيها منفذ عملي لكونه يتولى اصدار القرارات ويتخذ القرارات اللازمة على اي طلب يقدمه المواطن للدائرة ومن المهم ان نشير بان لا يمكن لأي موظف اخر ان يشغل هذه عمله، كون دوره في الدائرة يتولى بشكل عام الجانب القانوني (القانوني)، وهو الجانب الاكبر والواضح اضافة الى الجانب المالي والحسابي في النظامي مع تسديد الديون وازالة الشواغر، وهذه تعد حصة قانونية قانونية اجرائية ودائرة جنائية تحتاج الى الحساب والى القانوني وهذا ما يختص به المنفذ العملي.

**ما هي المشاكل التي يتعرض لها موظفي الدائرة من خلال تنفيذ الاحكام القضائية؟**  
هناك مشكلة اساسية وكبيرة نتعامل منها وتتعلق بالمواطن وبعد استحصال الحكم القضائي من السلطة القضائية يراجع دائرة التنفيذ سعياً لتنفيذ الحكم القضائي، وهذا الاجراء يصعق في صراع بين الطرفين (الدائن والمدين)، بشكل عام بعض النظر يحاول كل طرف ان يثبت حقه على الاخر، وفي اغلب الاحيان يحاول المدين المتخصص من ابرفاء التزاماته من موافق وعناوين فحتم لدينا وسائل ضغط كثيرة على المدين لافاء بالذات، وتنفيذ الحكم القضائي عن هذه الوسائل وتطلب من القضاء بحسب المدين على فترة لتجاوز

**هل توجد مخصصات مالية للمنفذ العملي توازي المخاطر التي يتعرض لها أثناء اداء عمله؟**  
تطرفت سابقاً ان وزارة العدل في وزارة عمولة تعمل تقريبا نصف تريليون طلباً من السلطة التشريعية المعلقة بمجلس النواب توفير مخصصات لوظائف الدوائر الاربعة وهي دائرة التنفيذ وكاتب العدل والقاصرين والسجيل العقاري لان هذه الدوائر عمولة ميزانية الدولة حيث طلبنا (250) الف دولار لكل موظف، الا ان رد الحكومة جاء بمنح (100) الف مخصصات لكل موظف ودرامه الدوائر (200) الف دينار، من حين ان السلطة القضائية غير عمولة ميزانية الدولة وعند طلبها مبلغ (500) الف دينار مخصصات لكل موظف تم منحهم مبلغها، وفي المقابل فان الموظف العملي الذي يتعرض لتعريض ابراهيميين وحظوره على مدار الساعة بمنح (100) دينار وهذه مشكلة تفتح غرة في الدوائر العمالية تعمل موظفون يتعاملون مع المواطن بشكل مباشر ويتعاملون مع اشياء مهمة ومحورية فالتعامل مع القضايا يعرضهم لعنف المواطنين وهي اعلى ما يمكن الافر، كما هو الحال لوظائف التنفيذ الذي يتعاملون مع الحقوق المالية والقانونية، واذا لم تتوفر المخصصات المالية فهذه سوف تفتح المجال للفاسد، ويجهد وزير العدل د. حيدر الزاملي، استطاعت ان تحصل على المبالغ المذكورة، ولكنها بطبيعة الحال لا تتلاءم مع حجم العمل وحظوته بالنسبة لوظيفة القضاء، ويتضمن ان تعيد السلطة التشريعية لها مشكلاتها ولديها اعباء في العمل، ومن الضروري ان تستحدث هذه المديريات لانها

بامس الحاجة الى نظام الارشدة الالكترونية لكونه يساهم في حفظ حقوق المواطنين، لكوننا نمتلك الاف الاضابير التي تضمن ديون الدولة والمواطنين بمبالغ تصل الى مليارات الدولارات، ونسعى حالياً في هذا الاتجاه، الا ان ما يؤخرنا عن انجاز هذا التحول توفير التخصصات المالية التي تمكن ان تركز نافذة معينة لتغطية هذا العمل خلال الفترة المقبلة.

**كيف يتعامل موظفو التنفيذ مع الاعدادات التي يتعرضون لها عند تنفيذهم لقرارات الاحكام القضائية؟**  
الدولة تمر بمرحلة استثنائية ولعدم توفر القوات الامنية المختصة بتنفيذ القرارات القضائية داخل الدائرة، فان هذه الحالة يعطي مير للآخرين للتعدي والتجاوز على موظفي دائرة التنفيذ، ومن هذا المنطلق تكون دائرة التنفيذ الحقله الاضعف مقارنة مع مجلس القضاء الذي يصدر الاحكام ويمتاز بخصوصية توفير الحماية من المواجهة مع المواطن والجهات الاخرى، وتكون طبيعة عمل الدائرة يكتنفها معوقات ابرزها عدم توفير جهة امنية لحماية الدائرة عند تنفيذ القرارات القضائية ففي بعض الحالات تحتاج الى هذه الجهة الاجرائية لتطبيق قرارات القضاء، وايضا في ما تقدم فان هناك مشروع قانون داخل وزارة العدل لاسلوب العمل قبل 2003، ان كانت الشرطة القضائية تتولى مهمة تنفيذ القرارات فان مشروع القانون من شأنه ان يوفر لدائرة التنفيذ قوة اجرائية تسمى (الشرطة العمالية)، وظيفتها حماية الابنية وتكون جهة اجرائية تتبهد بيد المنفذ العملي لانتاج الامر.

**بمعدن عن المعوقات الاساسية للدائرة واحتياجاتها والتي تأثر بها الفترة الماضية بالتشرف على كيف تم توفير احتياجاتها الدائرة والنواحي؟**  
من حيث ابناء الدائرة هي عمولة للدولة تقريبا وتخدم للدولة ما يقارب (8) الاف مواطنين في دائرة التنفيذ، ونحن بامس الحاجة الى هذا التجزئ التكنولوجي، لكن ان الارشدة الالكترونية تساهم في حفظ حقوق المواطنين ولدينا لآل الاضابير التي تضمن ديون الدولة والمواطنين بمبالغ تصل الى مليارات الدولارات، ونسعى حالياً في هذا الاتجاه، الا ان ما يؤخرنا عن انجاز هذا التحول توفير التخصصات المالية التي تمكن ان تركز نافذة معينة لتغطية هذا العمل خلال الفترة المقبلة.

**المنفذ العدل هو عنصر مهم ومحوري في عمل دائرة التنفيذ لكونه يتولى اصدار القرارات ويتخذ القرارات اللازمة على اي طلب يقدمه المواطن للدائرة ومن المهم ان نشير بان لا يمكن لأي موظف اخر ان يشغل عمله**

**هل توجد مخصصات مالية للمنفذ العملي توازي المخاطر التي يتعرض لها أثناء اداء عمله؟**  
تطرفت سابقاً ان وزارة العدل في وزارة عمولة تعمل تقريبا نصف تريليون طلباً من السلطة التشريعية المعلقة بمجلس النواب توفير مخصصات لوظائف الدوائر الاربعة وهي دائرة التنفيذ وكاتب العدل والقاصرين والسجيل العقاري لان هذه الدوائر عمولة ميزانية الدولة حيث طلبنا (250) الف دولار لكل موظف، الا ان رد الحكومة جاء بمنح (100) الف مخصصات لكل موظف ودرامه الدوائر (200) الف دينار، من حين ان السلطة القضائية غير عمولة ميزانية الدولة وعند طلبها مبلغ (500) الف دينار مخصصات لكل موظف تم منحهم مبلغها، وفي المقابل فان الموظف العملي الذي يتعرض لتعريض ابراهيميين وحظوره على مدار الساعة بمنح (100) دينار وهذه مشكلة تفتح غرة في الدوائر العمالية تعمل موظفون يتعاملون مع المواطن بشكل مباشر ويتعاملون مع اشياء مهمة ومحورية فالتعامل مع القضايا يعرضهم لعنف المواطنين وهي اعلى ما يمكن الافر، كما هو الحال لوظائف التنفيذ الذي يتعاملون مع الحقوق المالية والقانونية، واذا لم تتوفر المخصصات المالية فهذه سوف تفتح المجال للفاسد، ويجهد وزير العدل د. حيدر الزاملي، استطاعت ان تحصل على المبالغ المذكورة، ولكنها بطبيعة الحال لا تتلاءم مع حجم العمل وحظوته بالنسبة لوظيفة القضاء، ويتضمن ان تعيد السلطة التشريعية لها مشكلاتها ولديها اعباء في العمل، ومن الضروري ان تستحدث هذه المديريات لانها

**بمعدن عن المعوقات الاساسية للدائرة واحتياجاتها والتي تأثر بها الفترة الماضية بالتشرف على كيف تم توفير احتياجاتها الدائرة والنواحي؟**  
من حيث ابناء الدائرة هي عمولة للدولة تقريبا وتخدم للدولة ما يقارب (8) الاف مواطنين في دائرة التنفيذ، ونحن بامس الحاجة الى هذا التجزئ التكنولوجي، لكن ان الارشدة الالكترونية تساهم في حفظ حقوق المواطنين ولدينا لآل الاضابير التي تضمن ديون الدولة والمواطنين بمبالغ تصل الى مليارات الدولارات، ونسعى حالياً في هذا الاتجاه، الا ان ما يؤخرنا عن انجاز هذا التحول توفير التخصصات المالية التي تمكن ان تركز نافذة معينة لتغطية هذا العمل خلال الفترة المقبلة.

**بمعدن عن المعوقات الاساسية للدائرة واحتياجاتها والتي تأثر بها الفترة الماضية بالتشرف على كيف تم توفير احتياجاتها الدائرة والنواحي؟**  
من حيث ابناء الدائرة هي عمولة للدولة تقريبا وتخدم للدولة ما يقارب (8) الاف مواطنين في دائرة التنفيذ، ونحن بامس الحاجة الى هذا التجزئ التكنولوجي، لكن ان الارشدة الالكترونية تساهم في حفظ حقوق المواطنين ولدينا لآل الاضابير التي تضمن ديون الدولة والمواطنين بمبالغ تصل الى مليارات الدولارات، ونسعى حالياً في هذا الاتجاه، الا ان ما يؤخرنا عن انجاز هذا التحول توفير التخصصات المالية التي تمكن ان تركز نافذة معينة لتغطية هذا العمل خلال الفترة المقبلة.

**بمعدن عن المعوقات الاساسية للدائرة واحتياجاتها والتي تأثر بها الفترة الماضية بالتشرف على كيف تم توفير احتياجاتها الدائرة والنواحي؟**  
من حيث ابناء الدائرة هي عمولة للدولة تقريبا وتخدم للدولة ما يقارب (8) الاف مواطنين في دائرة التنفيذ، ونحن بامس الحاجة الى هذا التجزئ التكنولوجي، لكن ان الارشدة الالكترونية تساهم في حفظ حقوق المواطنين ولدينا لآل الاضابير التي تضمن ديون الدولة والمواطنين بمبالغ تصل الى مليارات الدولارات، ونسعى حالياً في هذا الاتجاه، الا ان ما يؤخرنا عن انجاز هذا التحول توفير التخصصات المالية التي تمكن ان تركز نافذة معينة لتغطية هذا العمل خلال الفترة المقبلة.

**بمعدن عن المعوقات الاساسية للدائرة واحتياجاتها والتي تأثر بها الفترة الماضية بالتشرف على كيف تم توفير احتياجاتها الدائرة والنواحي؟**  
من حيث ابناء الدائرة هي عمولة للدولة تقريبا وتخدم للدولة ما يقارب (8) الاف مواطنين في دائرة التنفيذ، ونحن بامس الحاجة الى هذا التجزئ التكنولوجي، لكن ان الارشدة الالكترونية تساهم في حفظ حقوق المواطنين ولدينا لآل الاضابير التي تضمن ديون الدولة والمواطنين بمبالغ تصل الى مليارات الدولارات، ونسعى حالياً في هذا الاتجاه، الا ان ما يؤخرنا عن انجاز هذا التحول توفير التخصصات المالية التي تمكن ان تركز نافذة معينة لتغطية هذا العمل خلال الفترة المقبلة.

**بمعدن عن المعوقات الاساسية للدائرة واحتياجاتها والتي تأثر بها الفترة الماضية بالتشرف على كيف تم توفير احتياجاتها الدائرة والنواحي؟**  
من حيث ابناء الدائرة هي عمولة للدولة تقريبا وتخدم للدولة ما يقارب (8) الاف مواطنين في دائرة التنفيذ، ونحن بامس الحاجة الى هذا التجزئ التكنولوجي، لكن ان الارشدة الالكترونية تساهم في حفظ حقوق المواطنين ولدينا لآل الاضابير التي تضمن ديون الدولة والمواطنين بمبالغ تصل الى مليارات الدولارات، ونسعى حالياً في هذا الاتجاه، الا ان ما يؤخرنا عن انجاز هذا التحول توفير التخصصات المالية التي تمكن ان تركز نافذة معينة لتغطية هذا العمل خلال الفترة المقبلة.

## وقفة للوطن



من التابع عبر ايجاد نسخ الكترونية عن جميع السجلات العقارية واجراء المناقشات عبر سلسلة اجراءات احترافية تمنع اجراء اية بيوعات على العقارات بدون وجود المطابقة الوطنية الكفيلة بتوفير متطلبات الامان اللازمة في ظل وجود مهام متخصصة بتزوير المستندات والوثائق التوثيقية الماكنتي العقارات وكذلك تسخير الاجراءات بالنسبة لاصدار الوكالات وحسابات القاصرين وسجلات واصايبر دائرة الاصلاح العراقي.

وبدورنا فقد عاهدنا الله الوطن ان نكون جنودا اوفياء على انجاز مهام العمل الموكلة لنا وتكون خير العمد والسند لقواتنا الامنية وعيبتها البلاد بعد قفزة نوعية اولى بحسب لوزارة العدل كونها الاكثر انجازا على مستوى المزارع ومؤسست الدولة الاخرى، وهذا المشروع الحيوي سيسحق بالترافق مع الشروع بانجاز (الطاقة المدنية الموحدة)، حماية كاملة لحقوق المواطنين وممتلكاتهم

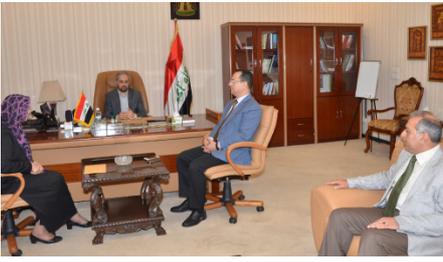
الحكومة للمضي في بورها الاساسي الا وهو ترسيخ العامل الامني من خلال ابعاد شبح الارهاب واكتمال تحرير الفلوجة والذي شأنه ان يكون عرسا عراقيا يضع قدما اولى في اعتاب تحرير نينوى من تواجد داعش.

لإعادة اعمار المناطق المتضررة بفعل الإرهاب، هذا التعريب المتعدد الذي نجم عن تخريب البلاد واستهداف العملية السياسية من بعض ابناء قواتنا المسلحة وابطال الحشد الشعبي الواجب على جميع العراقيين بمختلف توجهاتهم والكتل السياسية توحيد مواقفهم من اجل المضي في طريق الإصلاح الحقيقي، من خلال ايجاد الصيغة الملائمة للواقع العراقي والاشكاليات التي واجهت عملية البناء والهوض بواقع الصدمات.

وحتى نبقى ان ننظر الى الراحل الماضية من العمل الحكومي جوهيت بعدة عراقل ساهمت بعرقلة التعاقد مع شركات عالمية مختصة في مشاريع البنى التحتية، وفي مقدمة هذه العقوبات العامل الامني والخوف من تسلل من عملياتها الاجرامية والواجبات مع القوات الامنية الاينية العامة والخاصة وحتى مشاريع البنى التحتية وهذه الاعمال التخريبية تتطلب توفير مبالغ مالية كبيرة

## خلال اجتماعه باعضاء مجلس شوري الدولة وزير العدل يؤكد على ضرورة العمل على زيادة اعضاء مجلس شوري الدولة

أكد وزير العدل د. حيدر الزامل، على ضرورة مراعاة آليات القبول في مجلس شورى الدولة لزيادة عدد المستشارين بالإضافة الى المستشارين المساعدين. ونقش السيد الوزير مع اعضاء المجلس امكانية اكمال الاصلاحات للقوانين وتعديلاتها والتشريعات الجديدة، وتحديد الجهة الطالبة للالوية وعرضها على الهيئات الخاصة والعامه.



أكد وزير العدل د. حيدر الزامل، على ضرورة مراعاة آليات القبول في مجلس شورى الدولة لزيادة عدد المستشارين بالإضافة الى المستشارين المساعدين. ونقش السيد الوزير مع اعضاء المجلس امكانية اكمال الاصلاحات للقوانين وتعديلاتها والتشريعات الجديدة، وتحديد الجهة الطالبة للالوية وعرضها على الهيئات الخاصة والعامه.

## بعد اكتساب الأحكام الدرجة القطعية وحصول موافقة رئاسة الجمهورية والادعاء العام وزير العدل: تنفيذ حكم الإعدام بحق (22) مدانا بإعمال إرهابية وإجرامية



أعلنت وزارة العدل، عن تنفيذها حكم الإعدام بحق (22) مداناً بإعمال إرهابية وإجرامية خلال الشهر الماضي. بعد اكتساب أحكامهم الدرجة القطعية وحصول صفاة رئيس الجمهورية عليها وموافقة الادعاء العام. وقال وزير العدل د. حيدر الزامل، إن التزامه مع بدء عمليات تحرير الفلوجة من سيطرة الجماعات الإرهابية، دون أن يؤخذ بسيرة العراقي الكريم والقوات المسلحة ومجاهدي الحشد الشعبي، ان الوزارة ماضية في تنفيذ الغصاص العادل بحق الإرهابيين ومن تلطخت

أعلنت وزارة العدل، عن تنفيذها حكم الإعدام بحق (22) مداناً بإعمال إرهابية وإجرامية خلال الشهر الماضي. بعد اكتساب أحكامهم الدرجة القطعية وحصول صفاة رئيس الجمهورية عليها وموافقة الادعاء العام. وقال وزير العدل د. حيدر الزامل، إن التزامه مع بدء عمليات تحرير الفلوجة من سيطرة الجماعات الإرهابية، دون أن يؤخذ بسيرة العراقي الكريم والقوات المسلحة ومجاهدي الحشد الشعبي، ان الوزارة ماضية في تنفيذ الغصاص العادل بحق الإرهابيين ومن تلطخت

## دائرة الاصلاح العراقية نظمت فعاليات دينية ومسابقات قرآنية وإقامة بطولة بخماسي كرة القدم

قامت ملاكات تأهيل وتدريب النزلاء في سجن السماوي المركزي بتطبيق برنامج تدريبي شامل أكثر (100) نزلاء واستمر مدة شهر واحد. وقال مدير عام دائرة الاصلاح العراقية حسين العمسكري: ان شعبة التأهيل وتشغيل النزلاء التابعة للسجن وضمن مناهجها للشهر الحالي قامت بتنظيم بطولة رياضية بخماسي كرة القدم اشترك فيها (12) فريق كروي وضم اكثر من (450) نزلاء.



## لتوعية النزلاء بمخاطر السلوكيات السلبية دائرة الاصلاح العراقية تشرف على تنفيذ برنامج تربوي في قسم الرصافة/6



أقامت دائرة الاصلاح العراقية التأهيل والإرشاد التربوي في قسم الرصافة السادسة احد الانقسام الاصلاحية في بغداد، فعاليات مميزة في تدريب وتنقيف النزلاء. وقال مدير عام دائرة الاصلاح العراقية حسين العمسكري: ان الفعاليات لم تقتصر على الدورات الثقافية والمهنية بل تعدتها الى محاضرات نظمتها ملاكات شعبة البحث الاجتماعي التابعة للقسم ايضا وهدفت الى توعية النزلاء الخاصين لبرامج الرعاية اللاحقة من الاثار السلبية التي تولدها الصيوب المتعددة على الفرد والمجتمع وأساليب الوقاية من السلوكيات المتحرفة. وأضاف المدير العام: ان ملاكات التدريب المهني والتربوي في القسم قامت بالتنسيق مع ملاكات الإرشاد الديني بتنظيم دورة ثقافية عامة، تضمنت منهاجها محاضرات صحتية عن الوقاية من الامراض الانتقالية والاهتمام بالنظافة العامة، ومحاضرات اخرى حثت على اهمية التعلم والثقافة والاعتماد على الذات. كما اقامت ملاكات الإرشاد الديني بتنظيم عدد من الدروس والمحاضرات الدينية المشتركة في هذه الفعاليات اغلب النزلاء المودعين في القسم.

## بهدف تطوير وتأهيل الطلبة بالصورة الامثل التي تليق بمرجل القضاء المعهد القضائي يجري اختبارات دورية لطلبة الدورة 38

أقام المعهد القضائي بأجراء الاختبارات الدورية لطلبة الدورة (38)، وضمن خطة علمية سنوية متطورة أعدت من قبل ادارة المعهد لتطوير وتأهيل الطلبة بالصورة الامثل التي تليق بمرجل القضاء العراقي في المستقبل. وقال مدير عام المعهد القضائي د. رياض حسين: ان تأهيل طلبة المعهد بصورة متطورة ورتجهم في اختبارات ضمن اختصاصهم سيساهم بشكل فعال في صفل الشخصية العلمية للطلبة تحضيراً لأن يكونوا قضاة المستقبل، الامر الذي يأتي منسجماً مع النظرية العالم به الحديثة الخاصة بأكاديمية القضاء، وأضاف المدير العام: ان المعهد شكل لجنة متخصصة لهذا الغرض وضعت كل من القاضي (شهاب احمد ياسين)، والقاضي (موفق العبدلي) والدكتور (نوار الزبيدي)، كما تضمنت اختبارات علمية شفوية متطورة تضمنت مقابلات لطلبة بصورة مباشرة اخضعت بمادة الإنبات.

## الواجبات الانسانية داخل الاقسام الاصلاحية

من عمل الباحث الاجتماعي الاثر الفعال داخل السجون من خلال عمله المهني وعمله الانساني وتخصيص الدراسة بالاعمال الانسانية للباحث وتطوره مما يجعله عملية متواصلة في العملية الاصلاحية الحديثة فاليد من توفر خبرات الصفات في الباحث الاجتماعي اهمها: 1- اللباقة والكياسة في الكلام تمكنه من التقرّب من النزلاء وانشاء معه علاقة ثقة متبادلة. 2- الإخلاص في العمل من اجل تحقيق اهداف الدائرة من خلال الخدمات الجيدة المقدمة للنزلاء. 3- المساواة في التعامل مع النزلاء داخل السجن. 4- تشخيص مظاهر ومشكلات النزلاء والالتزام والوفاء في حلها. 5- حمل ثقة وصدق اقسام النزلاء في كافة الامور. 6- اللطافة والسامدة: والمتحملة في الاراء والمهندسين والحقوقيين والفنيين والحرفيين وبلوغ عددهم ( ٤٨٩٤ ) موظف وتستهيب من اجمالي انسانية واحترام كرامتهم.



وليس ت أم أو حول علاقته الخارجية ويمكن تصحيحها اذا كانت خاطئة وانذا المحنة والضحك بأن يقوم بأعمال ناعمة قد تليق به كإلقاء تزيين ببعض الكتب التي قد يحتاجها. 10- أجهله يتأثر بإراءه وطريقة كلامه معه وأعداه اهتمام في التعبير عن رأيه اذا كان ذلك يساعد على اشباع حاجاته النفسية والسيطرة على انفعالاته من جراء الضغط النفسي لتضخك لك بعض الجوانب السلبية صفات الباحث الاجتماعي الناجح

### مدير قسم حقوق الإنسان / قاسم الحصاب

تحتوي السجون على نزلاء متمرسين في الاجرام وعمل الباحث الاجتماعي في كيفية التعامل مع هؤلاء السجناء بطريقة انسانية للسيطرة عليهم وتوعيتهم وكسبهم من الناحية الانسانية فهناك امور وواجبات مناطة بهم وتقع على عاتقهم مسؤولية الحفاظ على النزلاء من خلال الاتصال المباشر معهم وإقامة علاقة ودية معهم من خلال مايلي:-

- 1- البدء معهم بالحديث بطريقة ودية وسلسة ومعرفة احتياجاته.
- 2- البدء بآداب بالنزول على انه يملك شخصية جيدة وان الظروف كانت قاسية عليه بعض الشيء.
- 3- التفت للنظر اليه بان البشر خطاؤون وان الخطأ يمكن علاجه بالنوبة.
- 4- اذكر له على سبيل المثال أنك أخطأت في بعض الوقايف التي قد تدرج اليك التهلكة لولا حسن التصرف في اللحظة والابتعاد من الخطأ
- 5- حاول المحاوره معه بشكل سلسة

## تضمن القضايا التحقيقية من عام 2010 ولغاية 2015 مكتب المفتش العام يصدر تقريره السنوي لعام 2015 الماضي



أصدر مكتب المفتش العام لوزارة العدل تقريره السنوي لعام 2015، والمتضمن أهم نشاطات المكتب خلال عام 2015 الماضي، وقال المفتش العام لوزارة العدل/ وكالة الحقوق في جمال طاهر الاسدي، ان التقرير تضمن القضايا التحقيقية للسنوات 2010- 2014 والتي أنجز منها (8٠) قضية وكذلك بلغ عدد القضايا التحقيقية المنجزة لعام 2015 (132) قضية، بالإضافة إلى (116) قضية تحقيقية مع مختلف الدوائر العدلية في المحافظات. وتابع المفتش العام: ان التقرير تضمن المبالغ المالية المستردة إلى خزينة الدولة والبالغ (٤٩٥,٢٧٥,٩٩٢) دينار، كقرامات مستوفاة من الشركات المتكئة في تنفيذ التزاماتها، مضافاً ان المبالغ الموصى باعادتها إلى خزينة الدولة بلغت (١٦٦,٤١٦,٤١٦) ديناراً عن قيمة التلاعب في مديرية التسجيل العقاري في المداين بخصوص القروض المصرفية، وتكر التقرير: ان المفتش العام أجرى (18) لقاء مع المدراء العامين والمستشارين في الوزارة، لتعزيز التعاون بين مكتب المفتش والدوائر العدلية، بالإضافة إلى توجيهاته في استحداث (كاتبية الشكاوى المتكئة)، واشراك موظفي المكتب في مختلف الورشات والندوات والمؤتمرات وورش العمل.

## رفع الأداء المهني الخاص بالكوادر الوظيفية المعهد القضائي يقيم دورة خاصة بنظام المحاسبة



نظم المعهد القضائي دورة خاصة بنظام المحاسبة للنهوض بمستوى الأداء المهني للكوادر الوظيفية وفق الأنظمة المحاسبية. وقال مدير عام المعهد القضائي د.رياض حسين: ان هذه الدورة خاصة بموظفي وزارة العدل لتحقيق مآثرهم في هذا المجال سعياً لتحقيق الاهداف المرسومة لعمل الوزارة ضمن الاختصاصات المهنية. وأضاف المدير العام: ان هذه الدورة تأتي ضمن منهج خاص بالمعهد القضائي يشرف على ادارة محاضراته عدد من الاساتذة المختصين بنظام المحاسبة.

### حضور مدير عام الدائرة ومعاونيه شؤون التدريب وتطوير الاصلاح

### دائرة الاصلاح العراقية تعلن عن اختتام الدورة الاساس رقم (١١)

اقامت دائرة الاصلاح العراقية احتفالية بمناسبة تخرج دفعة جديدة من الحراس الاصلاحيين الدورة الاساس رقم (١١). وحضر حفل الافتتاح مدير عام دائرة الاصلاح العراقية حسين العسكري، وكل من معاونيه لشؤون التدريب والتطوير الاصلاحية، والشؤون الامنية، وشؤون التخطيط، وعدد من مدراء الاقسام الاصلاحية الادارية في الدائرة. وقال مدير عام دائرة الاصلاح العراقية حسين العسكري: خلال كلمة القاها بالمناسبة مندداً على دور التدريب المستمر والتخطيط وفق مناهج اكايدمي وعلمي لتحقيق معايير الجودة واحترافية في اداء الواجبات وتطوير السجون الاصلاحية، منبداً بإنجازات قسم التدريب والتطوير الاصلاحية، وحجج المسؤولية التي يواجهونها في تطبيق مهام عملهم. وأضاف المدير العام: ان الدورة الاساسية (١١) تضمنت فعاليات عدة تضمنت عمليات تأهيل وتدريب في الجوانب البدنية والنفسية، وأساليب التكتيك لمعالجة حالات الشغب، وتقيد السجناء وحراسة الاسوار والقاعات السجنية وكيفية التعامل مع النزلاء الخطرين، إضافة إلى زجه في دورات خاصة بعمليات تأمين الحضار امام المحاكم القضائية، وأداء الواجبات الامنية والحراسة، فخللها دروس مكثفة عن حقوق الانسان، يشار إلى ان الاحتفالية تم خلاله اجراء استعراض امني، وفعاليات فلكلورية شارك فيها طلبة الاكاديمية والحراس المتخرجين من الدورة، واختتمت ببدء قسم التخرج ومنح الهدايا للتميزين والأوائل من طلبة الدورة.

## لدى استقبله مدير عام دائرة الأحزاب العراقية وزير العدل يوجه الدوائر العدلية بتقديم المساعدة الممكنة لهذه الدائرة الجديدة في سبيل النهوض بمهام عملها



قال وزير العدل، جابر الزامل، ان الدوائر العدلية وخصوصاً دائرة الكتاب العدول ومجلس شورى الدولة ستقومان بتقديم المساعدة الممكنة في سبيل مساعدة دائرة الأحزاب العراقية للقيام بمهام عملها الجديد والهيم في بلدنا العزيز. وأوضح السيد الوزير خلال استقبله في مكتبه الرسمي، اليوم الخميس، مدير عام دائرة الأحزاب العراقية السيد سعد العبدلي، ان مجلس شورى الدولة، له الدور الاساسي في تشريع القوانين وتقديم المشورة لمؤسسات الدولة، مبدداً ان مجلس شورى الدولة سيأخذ على عاتقه مساعدة دائرة الأحزاب في اجراء التعديلات اللازمة بالنسبة لقانون وتعليمات دائرة الأحزاب، والتداول بشكل مستمر لمساعدة هذه الدائرة المستحدثة في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. بدوره، تطرق مدير عام دائرة الأحزاب العراقية السيد سعد العبدلي، إلى تحديد جدول زمني قريب لإكمال الاستعداد الخاصة بانتخابات مجالس المحافظات المقبلة، وتقديم تصور كامل على دور المديرية التي تشكلت وفق قانون خاص وهو (قانون الأحزاب). وبين: ان المديرية محددة بسقف زمني يجب الالتزام بها لإكمال تسجيل الأحزاب المشاركة بالمعملية السياسية وهي سنة، مع أهمية مراعاة السقف القانونية المتعلقة بعملها وبما يلامم واقع العملية السياسية وطموح الشارع العراقي.

### تنفيذا لتوجيهات السيد الوزير بمتابعة العمل الميداني والرقابي

### دائرة الاصلاح العراقية تنفذ مسوحات ميدانية شاملة

المشكلات والمعوقات والمقترحات التي تكفل معالجتها ورفعها مبادرة إلى مدير عام الدائرة للنظر فيها واتخاذ مايلزم على وجه السرعة. وأضافت المديرية: ان المسوحات الميدانية حددت الاماكن والمشكلات التي تحتاج إلى المعالجة كما حددت المواقع التي تحتاج إلى التأهيل والاعمار والصيانة، مؤكداً على وجه السرعة.

لتوجيهات السيد وزير العدل، جابر الزامل، وتكثيفه الهمة العمل الميداني وممارسة الدور الرقابي، منبداً على وجه السرعة. وأضافت المديرية: ان المسوحات ميدانية شاملة على مختلف المواقع والسجون الاصلاحية، واعداد تقارير تتضمن التوصيات وتحدد

### خلال زيارته مديريات تنفيذ الديوانية

### مدير دائرة التنفيذ يبحث سبل التعاون بين الدائرة والحكومة المحلية



اجرى مدير عام دائرة التنفيذ حسين العنابي، جولة تفقدية لمداينة تنفيذ الديوانية والمديريات الفرعية التابعة لها في اقصية ونواحي المحافظة، لإطلاع على الواقع الخدمي المقدم قوالمطين. والتقى المدير العام، خلال الزيارة بمحافظ الديوانية د.سلي السناوي ورئيس مجلس المحافظة أ. جبير الجبوري ورئيس محكمة استئناف الديوانية القاضي حيدر حنون زاير، لبحث سبل التعاون ومعالجة القضايا العالقة بين الدائرة والحكومة المحلية. وقال مدير عام دائرة التنفيذ حسين العنابي: ان عدد المخرج عنهم من سجون الوزارة بلغ (380) نزيلة من سجون الوزارة في بغداد والمحافظات، ومرامعها.

### اكتمت انجاز (50) فقرة عمل خلال اسبوع

### دائرة الاصلاح العراقية: اعمال الخدمات والصيانة تسير وفق خطة منهجية

انجازت خلال الاسبوع الماضي اكثر من (50) فقرة عمل، تضمنت اعمال صيانة المولدات الكهربائية، وشبكة انابيب المياه، والمضخات والوحدات الصحية، واجهزت والصيانة في مقر الدائرة العامة سير وفق خطة تم اعدادها مسبقاً، وان الملاكات الهندسية تقوم يومياً باعداد كشوفات هندسية وجولات ميدانية وتتلقى اتصالات هاتفية من الاقسام الخدمية والادارية لانجاز اعمال الصيانة فيها وبالسرية الممكنة. وعلى صعيد اخر: تفتت ادارة سجن الساموة المركزي في محافظة المثنى، حملة تأهيل وصيانة واسعة للمرافق الخدمية في السجن والاعتماد على امكانيات وخبرات الملاكات الفنية والحرفية التابعة للسجن.



### ضمن آلية تسريع إطلاق سراح المنتهية أحكامهم القضائية

### وزارة العدل: الإفراج عن (٣٨٠) نزيلة خلال شهر اذار

مضيفاً ان عدد المرسلين إلى المحاكم بلغ (842) نزيلة. يذكر ان اعلان الموقف الشهري بعد النزلاء الفرج جاء، عهه بتوجيه من وزير العدل د. حيدر الزامل، بهدف اطلاع الرأي العام عن استمرار الوزارة بالعمل على تسريع عمليات الإفراج عن النزلاء المنتهية أحكامهم القضائية.

أعلنت دائرة الاصلاح العراقية التابع لوزارة العدل، عن موقفها الشهري الخاص بعدد المرسلين إلى المحاكم لشهر اذار الماضي. وقال مدير عام دائرة الاصلاح العراقية حسين العسكري: ان عدد المخرج عنهم من سجون الوزارة بلغ (380) نزيلة من سجون الوزارة في بغداد والمحافظات،



### خلال لقائه وفدا من الأكاديميين والأساتذة

### مدير عام المعهد القضائي: يؤكد تنوع المناهج الدراسية لطلبة المعهد

يذكر ان الوفد ضم كل من د. عبد الحكيم جميل شكري، د. احلام نعمة لفة، د. عبد الزهرة السالم، أ. ابراهيم عباس، و. محمد خلف علي.

خلال وفد القضاء العراقي بالاكاديميين، وتنبية الورشات التأهيلية والسنوات التي تنظمها دوائر الدولة على قاعات المعهد.

استقبل مدير عام المعهد القضائي د. رياض حسين، وفداً من الأكاديميين والاساتذة المختصين، لبحث سبل تطوير المناهج الدراسية للمعهد القضائي.



أكد المدير العام خلال اللقاء حرص المعهد على وفدا من الراسية امام طلبة، خصوصاً المناهج الرئيسية منها، بهدف اشباع الشخصية العلمية لطلبة المعهد لتكون صمام امان في حياتهم المهنية القادمة. وقال المدير عام: ان الزيارة تناولت المراحل التدريبية للمعهد القضائي المتمثلة بالمناهج العلمية والتدريبية التي يتقناها طلبة المعهد سنوياً، واليات تحديث تلك المناهج بشكل علمي متطور ومستمر، بالإضافة إلى أهمية تجانب العلوم العرفية بشكل عام امام الطلبة في

البيانات الشخصية للمراسل:

الاسم: \_\_\_\_\_  
العنوان: \_\_\_\_\_  
الهاتف: \_\_\_\_\_  
البريد الإلكتروني: \_\_\_\_\_  
رقم الهاتف: \_\_\_\_\_  
رقم الجوال: \_\_\_\_\_  
رقم الفاكس: \_\_\_\_\_

البيانات المهنية:

الاسم: \_\_\_\_\_  
العنوان: \_\_\_\_\_  
الهاتف: \_\_\_\_\_  
البريد الإلكتروني: \_\_\_\_\_  
رقم الهاتف: \_\_\_\_\_  
رقم الجوال: \_\_\_\_\_  
رقم الفاكس: \_\_\_\_\_

البيانات المهنية:

الاسم: \_\_\_\_\_  
العنوان: \_\_\_\_\_  
الهاتف: \_\_\_\_\_  
البريد الإلكتروني: \_\_\_\_\_  
رقم الهاتف: \_\_\_\_\_  
رقم الجوال: \_\_\_\_\_  
رقم الفاكس: \_\_\_\_\_

### تنويه لموظفي وزارة العدل حول طلبات المقابلة

للقوف على المعوقات التي تواجه موظفي وزارة العدل بعملهم في بغداد والمحافظات ولتحسين الارتقاء بتقديم الخدمة لموظفي نود التنويه الى وجود استمارة طلب المقابلة وحسب الصورة المرفقة مع هذا الاعلان واجيب من موظفي الوزارة الراغبين بمقابلة السيد requests.moj@gmail.com



ضرورة التواصل بين أجهزة الحكومة والعشائر العراقية

## وزير العدل خلال زيارته لاهالي ناحية الاحرار والزبيدية في محافظة واسط



خلال زيارة السيد وزير العدل د. حيدر الزاملني لعشائر ناحية الاحرار في محافظة واسط التقى بوجهاء العشائر وشيوخ الناحية وادان العشائر العراقية قدمت دورها الوطني في دعم الحكومة للنهوض بمسؤوليتها، وتقوم حالياً بدورها الريادي في دعم مسيرة الإصلاح الحكومي من خلال اداء دورها الرقابي في تخصيص المسجلين مجتمعياً وبذلك تساعد مؤسسات الدولة في محاسبتهم وفق القانون .  
وقد رافق السيد الوزير خلال زيارته للناحية السيد رشيد البديري نائب محافظ واسط وعدد من السادة المسؤولين في المحافظة. ومن جانبهم عبر شيوخ ووجهاء ناحية الاحرار عن شكرهم لهذا التواصل من قبل السيد الوزير والوفد المرافق له.  
وفي سياق متصل التقى السيد الوزير د. حيدر الزاملني خلال زيارته لناحية الزبيدية في محافظة واسط ببعض الشخصيات

الحكومية و وجهاء الناحية ومدير الناحية واعضاء في المجلس المحلي، وبين خلال حديثه صعوبة الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها البلد والتي أثرت على معدل الانجاز في انشاء المجتمعات العلية.  
وان الوزارة ماضية في سبيل تقديم الخدمات العلية المناسبة لآبناء البلد وتوسعة عمل الدوائر العلية بما يناسب الزيادة السكانية في الوحدات الإدارية المختلفة، وبمساعدة من الحكومات المحلية في سبيل توفير الاماكن المناسبة للدوائر العلية المستحقة بما لا يرهق الميزانية العامة للوزارة.  
وفي ختام اللقاء قدمت الشخصيات الرسمية والعشائرية هذه الزيارة، مشيدين بالدور الكبير الذي يقدمه وزير العدل في جمع المجالات الرسمية والاجتماعية التي تساهم بتعزيز العمل الجاد في البلد وتلبية احتياجات المواطنين.

### بهدف الاطلاع على ظروف ايداع النزلاء ومعايير حقوق الانسان

## مدير عام دائرة الاصلاح العراقية يتفقد سجن الكرخ المركزي

اختتم مدير العام زيارته بجولة ميدانية اطلع خلالها على ظروف ايداع النزلاء ومعايير حقوق الانسان والإجراءات القانونية المتبعة داخل القواطع السجنية والخدمات المتوفرة للنزلاء، ممبدا توجيهاته في الاسراع بانجاز ومتابعة قضايا النزلاء بالتنسيق مع الجهات القضائية.

الصولية والقانونية وتعزيز الخطط الامنية بالتنسيق مع الجهات الامنية الساندة وتوفير الخدمات للحراس والاصلاحيين ورفع الجاهزية من خلال الممارسات الامنية والتدريب الميداني ، مؤكداً على ضرورة الاستفادة من خبرات المتخصصين في مجال التأهيل والاعمار وإعادة تأهيل وصيانة الأجهزة للحرص على المال العام.

السجن، سبل الارتقاء بواقع الخدمات وتحديد المعوقات ووضع الحلول المناسبة لإدارة القواطع السجنية، بالإضافة الى متابعة قضايا وشؤون النزلاء المختلفة الصحية والخدمية والإنسانية.  
ووجه المدير العام: بضرورة الالتزام بساعات الدوام الرسمية والحرص على تادية المهام وفق الضوابط

اجرى مدير عام دائرة الاصلاح العراقية حسين العسكري، جولة تفقدية الى سجن الكرخ المركزي، للاطلاع على ظروف ايداع النزلاء ومعايير حقوق الانسان والإجراءات القانونية المتبعة داخل القواطع السجنية.  
وحدث المدير العام خلال اجتماعه بالمشرفين على ادارة

### حققت مبالغ مالية كبيرة خلال شهر شباط الماضي

## دائرة رعاية القاصرين تعلن عن مستوى الاستثمار في اموال القاصرين

استثمار اموال القاصرين بلغت (644.805.561) الف وسبعمائة وسبعة وسبعون دينار.  
واوضحت المدير العام، ان الباترة وضعت اليد على اموال (1406) قاصرا، بينما بلغت الدعوى خلال هذا الشهر (381) دعوى، فيما تم حسم (210) دعوى بالإضافة الى محاسبة (92) وصيا، مشيرة الى ان وحدات البحث الاجتماعي فذقت (445) زيارة ميدانية خلال الشهر المذكور.

اعلنت دائرة رعاية القاصرين التابعة لوزارة العدل، عن ابرز الانجازات والنشاطات التي حققتها خلال شهر شباط الماضي.  
وقالت مدير عام دائرة رعاية القاصرين هند عبد جميع، ان مديريات بغداد والمحافظات التابعة للدائرة، حققت انجازات على صعيد رعاية ومتابعة واستثمار اموال القاصرين بما يصب في مصلحة هذه الشريحة. وازادت المدير العام: ان الارباح التي حققتها الدائرة من

تضمن عددا من القرارات والبيانات والتعليمات  
صدور العدد الجديد من جريدة  
الوقائع العراقية بالرقم (4403)



صدر العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم (4403)، والذي تضمن عددا من القوانين والقرارات والبيانات والتعليمات، التي اقراها مجلس النواب وصادقت عليها رئاسة الجمهورية.  
وقال مدير عام دائرة الوقائع العراقية (مهدي العنابي): ان العدد (4403) تضمن قانون الغاء قرار مجلس قيادة الثورة المخحل رقم (32) لسنة 2000، مبينا ان هذا القانون شرع لانقضاء الحاجة من القرار (32) بعد صدور قانون وزارة الخارجية رقم (36) لسنة 2013.  
واضاف المدير العام: ان العدد تضمن قرار تأسيس صندوق الضمان الصحي لانتسبي وزارة الدفاع رقم (290) لسنة 2016، بالإضافة الى قرار المصادقة على الحساب الختامي لجمهورية العراق للسنتين (2005-2006).  
واوضح المدير العام: ان العدد تضمن تعليمات اجور الخدمات في دائرة التنفيذ رقم (3) لسنة 2016، بالإضافة الى تعليمات اجور الخدمات في دائرة التسجيل العقاري رقم (4) لسنة 2016، مبينا ان عددا من البيانات تضمنتها العدد (4403).

بعد حصول موافقة رئيس الوزراء على تطبيق خطة (السور الحصين)  
دائرة الاصلاح العراقية تؤكد شمولها بالاطواق الامني لوزارة الداخلية

اكذ مدير عام دائرة الاصلاح العراقية حسين العسكري، حصول موافقة القائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء على شمول موقع الرصافي في بغداد ضمن قطاع مسؤولية وحماية مديرية امن وسلامة الطواق الامني لوزارة الداخلية.  
واضاف المدير العام: ان هنالك اتصالات مكثفة وتواصل مع الجهات الامنية واسري القواطع المسيطرة لتطوير المواقع وتعزيز التحصينات حول الاسوار الخارجية للسجون.  
وبين المدير العام: ان معاونة الشؤون الامنية استقرت جهود ملاكاتنا من الشؤون الامنية والداخلية، والحراسات والطوارئ، على مدى ستة اشهر الماضية ضمن خطة منمجة واسعة تضمنت اعادة ترتيب الخطط الامنية لعدة مواقع اسلحوية واعداد خطة طوارئ مركزية اطلق عليها اسم (السور الحصين) ستعتمد الاقسام الاصلاحية خلال الاشهر القادمة لتأمين اسوارها الخارجية وقواطعها السجنية.

**وزارة العدل**  
**دائرة رعاية القاصرين**

### المعهد القضائي يقيم دورة مستحدثة في نظام الحاسوب والمعلوماتية

اقام المعهد القضائي دورة جديدة اخصت بنظام الحاسوب والمعلوماتية وتعد الاولى من نوعها من حيث المناهج المتطورة والتي استحدثت مؤخرا على يد عدد من الاساتذة وذوي الاختصاص.  
وقال مدير المعهد القضائي د.رياض حسين: ان النطاق الالكتروني هو عصب الحياة العملية وتأكيدا على اهمية نظم اليرشة والحفظ الالكتروني في



### ضمن برنامج تعليم الكبار في السجون الاصلاحية نزيلات قسم المعقل الاصلاحى يؤدين امتحانات الدور النصف سنوي

وقال المدير العام: ان المركز التعليمي التابع للسجون اجراء الامتحانات النصف سنوية للدور الكلي الاول لجميع النزيلات المشتركات في هذا البرنامج.  
واضاف المدير العام: ان المناهج المقررة في هذا البرنامج تضمنت دروسا اساسية في اللغة العربية، والحساب، والمدين، والثقافة العامة، ويهدف الى تعليم النزيلات القراءة والكتابة ويهدف لبرنامج متقدم اخر في التعليم لانفا الى الامر الكبير الذي فكره البرامج التعليمية وتحقيقها نتائج جيدة في اصلاح وتأهيل النزيلات وتؤدي ففالياتها الى الاستمرار الامثل في تنظيم وقت النزيلات.  
يشار الى ان دائرة الاصلاح العراقية تدعم البرامج التعليمية والتربوية وتوفير تجهيزات المراكز التعليمية المنتشرة في الاساقم الاصلاحية.



### بهدف تخزين المعلومات والإحصائيات الخاصة بالوزارة الدائرة الإدارية والمالية تصدر كراسها الثاني خلال العام الحالي

لاستفادة من أنظمة المعلومات الحديثة لتخزين المعلومات وتصنيفها وتبويبها وإخلاق البيانات والإحصاءات الخاصة بالوزارة ودوائرها لتسهيل الحصول على المعلومات، ومساعدة اصحاب القرار لاتخاذ قراراتهم على اساس سليمة من خلال تزويدهم بالمعلومات الدقيقة عند طلبها، مشيرا الى ان هذا الكراس هو الثاني للدائرة الادارية والمالية حيث تضمن الاول اهم اعمال الدائرة والاقسام المرتبطة بها ومهام موظفيها كما حسب وظيفته وفق معايير ادارة الجودة الايزو 9001 : 2008 .  
يذكر ان إصدار الكراسين جاء بجهود استثنائية من معاون مدير عام الدائرة الادارية حيدر عباس علي ورئيس المبرمجين رضية شبيب ، وشراف مدير عام الدائرة الادارية والمالية.



اصدرت الدائرة الادارية والمالية في وزارة العدل، كراسا بحثيا فيه نشاطاتها لشهر اذار من العام الحالي.  
وقال مدير عام الدائرة الادارية والمالية عبد الكريم فارس السعدي: ان هذا الكراس يستعرض عدة فصول تتناول النظام الداخلي للدائرة، والهيكلي التنظيمي لاقسامها وشعبها والوحدات المرتبطة بها، كما تناول الانظمة المتكاملة في الدائرة وبالجملة (16) نظام الكتروني حيث اخذت الدائرة على عاتقها تحديث وتطوير اساليب العمل وبراسة جميع القضايا التي تحال اليها من الجهات المختلفة.  
من جانبه اكذ معاون المدير العام للشؤون الادارية حيدر عباس علي: ان الدائرة تسعى

### بهدف تأكيد جاهزية ملاكاتهما الامنية دائرة الاصلاح العراقية تنفذ ممارسة تعبوية افتراضية

واكذت الدائرة: ان هذه الاجراءات اشتركت فيها فصائل مكافحة الشغب والشؤون الداخلية والحراسات وممارسية تعبوية امنية لتأكيد جاهزيتها في مواجهة أي حالات طارئة.  
وقالت دائرة الاصلاح العراقية: ان كوادر قسم الرصافي 3/ اعدت خطة لرفع مستوى جاهزية قواتها الاجرائية وملاكاتنا المتخصصة بالدفاع المدني، موضعا ان الخطة تضمنت اجراء ممارسات افتراضية على مواجهة الحوادث الطارئة كالتجهيزات الارهابية او اندلاع الحرائق واسعاف المصابين.



